Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.5 No.2 Special pp:265-280.

The effects of COVID 19 on small and medium enterprises - case of Algeria, China and the United Arab Emirates

BKHITI Ali [1], BOUAOUINA Salima [2]

[1]PhD Student , Institute of Economic sciences /University center of Tipaza, Algeria, Bkhiti.ali@cu-tipaza.dz.
[2]Lecturer , Institute of Economic sciences /University center of Tipaza, Algeria, Bouaouina.salima@cu-tipaza.dz.

ARTICLE INFO

Article history:
Received:02/08/2020
Accepted:15/10/2020
Online:11/01/2021

Keywords:
COVID 19
Small and Medium Enterprises
Algerian's economy
Chinese economy
UAE economy
JEL Code:I18,L32,E24

ABSTRACT

Small and medium enterprises play an important role in achieving the economic development of any country in the world through their contributions to national income, as well as the absorption of unemployment and contribute to employment and achieving social welfare.
Any imbalance that affects small and medium enterprises will affect the national economy in view of the close relationship and the vital role that small and medium enterprises play in relation to the national economy. This is what we see through the impact of Corona virus COVID 19 on small and medium enterprises and thus the impact on the national economy in general. This is by referring to the case of Algeria, China and the United Arab Emirates.
COVID 19 was not only medically but also economically and socially effective.

آثار الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر، الصين والإمارات العربية المتحدة

بخيتي علي [1] ، بوعوينة سليمة [2]

[1] طالب دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، Bkhiti.ali@cu-tipaza.dz .

[2] أستاذ محاضر أ ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، Bouaouina.salima@cu-tipaza.dz .

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2020/08/02
تاريخ القبول: 2020/10/15
تاريخ النشر: 2021/01/11

الكلمات المفتاحية

كوفيد 19
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الإقتصاد الجزائري
الاقتصاد الصيني
الاقتصاد الإماراتي
JEL Code:I18,L32,E24

الملخص

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما و حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة من دول العالم وهذا من خلال ما تقدمه من مساهمات في الدخل القومي وخلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.
إن أي اختلال يمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيمس بالاقتصاد الوطني نظرا للعلاقة الوطيدة ، والدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وهذا ما نراه من خلال تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي التأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة ، وهذا بالتطرق إلى حالة كل من الجزائر والصين والإمارات العربية المتحدة.
كوفيد 19 لم يؤثر من الناحية الطبية فقط ولكنه أثر أيضا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

* Corresponding Author BKHITI Ali, *Email: Bkhiti.ali@cu-tipaza.dz*

- مقدمة:

في إطار التغيرات الاقتصادية الحالية تتجه الدول سواء النامية أو المتقدمة منها نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية ، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في الدخل القومي وخلق القيمة المضافة و كذا مدى امتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل و تحقيق الرفاهية الاجتماعية وبالتالي النمو الاقتصادي ككل ، وأي خلل يصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يصيب الاقتصاد الوطني ككل .

ومع ظهور أعراض فيروس كورونا كوفيد 19 الذي قد أثر أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لتأثيره على الاقتصاديات العالمية ككل ، وعلى سبيل المثال قد أثر هذا الفيروس بصفة عامة على اقتصاديات كل من الجزائر والصين والإمارات العربية المتحدة محل هذه الدراسة ، وأثر بصفة خاصة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الدول.

إشكالية الدراسة : بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة الحالية على الفرضيات التالي :

- مثلما يؤثر فيروس كورونا كوفيد 19 من الناحية الطبية فهو يؤثر أيضا من الناحية الاقتصادية.
- يؤثر فيروس كورونا كوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نظرا للارتباط الوثيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاقتصاديات الوطنية باعتبارها النواة الأساسية التي تقوم عليها هذه الاقتصاديات فإن فيروس كورونا كوفيد 19 يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي ، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما وكيفا باستخدام أدوات التحليل.

أهداف الدراسة : تتجسد أهداف الدراسة في تسليط الضوء على :

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للكوفيد 19.
- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مدى تأثير الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على مدى تأثير الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني.
- التعرف على مدى تأثير الكوفيد 19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإماراتي.
- التعرف على الجهود الدولية المبذولة لمجابهة الأزمة.

1- الإطار النظري للكوفيد 19:

بعد زهاء أربعة أشهر من اكتشاف أول حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد والإعلان عنها، صنفت جائحة كورونا كواحدة من أسوأ الأزمات التي شهدها العالم في العصر الحديث وتبوأت مقعدها باستحقاق في قائمة الأحداث التي أدت إلى أكبر الهزات الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا. كيف لا وقد تجاوزت الآثار الاقتصادية لهذه الجائحة آثار أحداث كبرى تحولت إلى لحظات فارقة في التاريخ البشري الحديث كالكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والأزمة المالية العالمية التي حدثت منذ أكثر من عقد. ولعل الضرر الاقتصادي الذي أحدثه وباء كورونا في بضعة أسابيع تجاوز ما أحدثته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على مدى ثلاث سنوات وهو ما ينبئ بمرحلة صعبة على كل المستويات سيمرّ بها العالم لاحقا وقد يمتد أثرها إلى ما بعد انحسار الوباء وسيحتاج العالم إلى سنوات للتعافي.

1-1- ما هو الكوفيد 19 (فيروس كورونا):

جاء تعريف منظمة الصحة العالمية لفيروس كورونا (كوفيد 19) كما يلي : (WHO, 2020)

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد 19.

مرض كوفيد 19 هو مرض مُعدٍ يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. وقد تحوّل كوفيد 19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد 19 في الحمى والسعال الجاف والتعب .وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو ألم الحلق، أو الإسهال. وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً. ويصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة جداً. ويتعافى معظم الناس (نحو 80%) من المرض دون الحاجة إلى علاج في المستشفى. وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد 19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس. وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن، والأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً، مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئتين، أو داء السكري، أو السرطان. ولكن أي شخص يمكن أن يُصاب بعدوى كوفيد 19 المصحوبة بأعراض شديدة. وحتى الأشخاص المصابين بأعراض كوفيد 19 الخفيفة جداً يمكن أن ينقلوا الفيروس إلى غيرهم. ويجب على جميع الأشخاص المصابين بالحمى والسعال وصعوبة التنفس الحصول على العناية الطبية، أياً كانت أعمارهم.

1-2- الكوفيد 19 و الاقتصاد العالمي:

مثلما ينشر فيروس كورونا (الكوفيد 19) المعاناة البشرية في كافة أنحاء العالم، فإنه ينشر كذلك المعاناة الاقتصادية، فهو ليس فيروسًا مُعديًا على المستوى الطبي فقط، ولكنه مُعدٍ اقتصاديًّا أيضًا. ففي 4 مارس 2020، قالت المفوضية

الأوروبية إن إيطاليا وفرنسا معرضتان لخطر الانزلاق إلى الركود. وقال صندوق النقد الدولي إنه يرى أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى مسارات أكثر خطورة. (Richard & Beatrice, 2020, p. 01)

تُسيطر حالة من عدم اليقين حول عمر الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تسبّب فيها فيروس كورونا، فمن الواضح أن هذه الصدمة الاقتصادية يمكن أن تسبب آلامًا طويلة، وربما تترك ندوبًا عميقة أكبر بكثير من الأوبئة الأخرى التي كانت تظهر بعد الحروب الكبرى.

هذا الوباء مختلف من الناحية الاقتصادية، لأنه ضرب بشدة الدول الاقتصادية الكبرى، فالدول الأكثر تضررًا تشمل مجموعة السبعة G7، بالإضافة إلى الصين. ورغم تغير البيانات الطبية كل ساعة، إلا أنه اعتبارًا من 5 مارس 2020، كانت الدول العشر الأكثر تضررًا من فيروس كورونا مطابقة تقريبًا لقائمة أكبر عشرة اقتصاديات في العالم (باستثناء إيران والهند). وتأتي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ضمن العشرة الأوائل الأكثر تأثرًا بالمرض.

ولكي نُدرك حجم الكارثة، وإذا أخذنا فقط الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فسنجد أنهم يمثلون 60% من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي الإجمالي)، و65% من التصنيع العالمي، و41% من الصادرات الصناعية العالمية. (Richard و Beatrice، 2020، صفحة 02)

لذا، من المرجّح أن يتضرر قطاع التصنيع العالمي من ثلاثة جوانب: (Richard و Beatrice، 2020، صفحة 04)

أولًا– تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

ثانيًا– ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرًا صعوبة أكبر وأكثر تكلفةً في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثَمَّ من بعضها بعضًا.

ثالثًا– ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تُسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

2– الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للإنجازات و النجاحات التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية، في مجال تحسين ومعالجة أوضاع اجتماعية واقتصادية ، جعل منها عنصرا هاما من عناصر التنمية ، وارتقى بها إلى مراتب متقدمة ضمن أولوية معظم البلدان حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة النواة الحقيقية التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبرى ومنها الاقتصاديات العالمية ككل ، كما أن أي اختلال قد يمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يمس الاقتصاد ككل والعكس صحيح.

2–1– مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 17–02 المؤرخ في 2017/01/10 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والذي ينص على ما يلي :

"تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخصا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري ، أو لا يتجاوز إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية." (المادة05للجريدةالرسمية، 2017)

ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايير	بين 200 مليون و 01 مليار	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2017/01/11) ، المواد 08-09-10 من القانون 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 ، العدد 02 ، ص 06.

2-2- مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الصين:

تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معايير مؤقتة (حسب الحجم) والذي صدر في عام 2003 ويحدد هذا القانون المبادئ التوجيهية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وقد حلت هذه المبادئ محل المبادئ التوجيهية القديمة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1988 والمعايير التكميلية لعام 1992 . (رابح، 2011، صفحة 10)

ويمكن تلخيص تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم التصنيف	الصناعات	عدد العمال	مجموع الأصول	الإيرادات التجارية
مؤسسة صغيرة	صناعة	< 300 عامل	< 40 مليون يوان	< 30 مليون يوان
	بناء	< 600 عامل		
	تجارة جملة	< 100 عامل		
	تجارة تجزئة	< 100 عامل		< 10 مليون يوان
	نقل	< 500 عامل		< 30 مليون يوان
	خدمات بريدية	< 400 عامل		
	فندقة ومطاعم	< 400 عامل		
مؤسسة متوسطة	صناعة	2000-300	40-400 مليون يوان	30-300 مليون يوان
	بناء	3000-600		
	تجارة جملة	200-100		
	تجارة تجزئة	500-100		10-150 مليون يوان
	نقل	3000-500		30-300 مليون يوان
	خدمات بريدية	1000-400		
	فندقة ومطاعم	800-400		30-150 مليون يوان

SOURCE : law of the republic of china on promotion of SME (29/06/2002),China ,order of the president N°69.

لقد جاءت المبادئ التوجيهية لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبنية أساسا على دفاتر الإيرادات السنوية ومجموع الأصول الكلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتطلب المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاعات الصناعية المذكورة في الجدول السابق من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توظف 2000 عامل كأقصى حد، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان كحد أقصى كما يجب أن لا تتجاوز الأصول الكلية لهذه المؤسسات 400 مليون يوان . كما تعتبر المؤسسة بأنها مؤسسة متوسطة كل مؤسسة توظف 300 عامل كحد أدنى ولا يتخطى إيرادها السنوي ومجموع أصولها الكلية 300 و 400 مليون يوان على الترتيب، في حين يصنف الباقي على أنه مؤسسة صغيرة. (رابح، 2011، صفحة 11)

2-3- مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة:

يمكن تلخيص تعريف الإمارات العربية المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (03) : تعريف الإمارات العربية المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	المعيار	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
التجارة	عدد العمال	من 1 إلى 5	من 6 إلى 50	من 51 إلى 200
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2	من 2 إلى 50	من 50 إلى 250
الخدمات	عدد العمال	من 1 إلى 5	من 6 إلى 50	من 51 إلى 200
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 إلى 50	من 50 إلى 250
الصناعة	عدد العمال	من 1 إلى 9	من 10 إلى 100	من 101 إلى 250
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 إلى 50	من 50 إلى 250

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : طارق إسماعيل (2017) ، **بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 38 ، ص 07.

3- كوفيد 19 و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يخفى على أحد الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب اقتصاديات العالم، فهي تعتبر صمام الأمان وتمثل أكثر من 90 % من الأعمال الاقتصادية المسجلة في العالم وتوفر أكثر من 50 % من الوظائف فيه وتساهم بأكثر من 40 % من الناتج الداخلي الخام في البلدان النامية، وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع بقوة إذا أضفنا إليها القطاع غير المنظم .

3-1- حالة الجزائر:

دعا خبراء اقتصاديون إلى تدخل قوي و مستعجل للحكومة من أجل حماية المؤسسات الجزائرية وبعض المهن الحرة التي توشك على الاندثار بسبب انعكاسات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) : (APS, 2020)

وشدد أخصائيون جزائريون على ضرورة تدخل الدولة بشكل قوي و مستعجل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الاقتصاد الجزائري بصدد مواجهة موقف حرج يكمن في خطر إفلاس آلاف الشركات الصغيرة ،وهذا بوضع إجراءات مالية وبنكية وضريبية ذات طابع استعجالي قصد الحفاظ على نشاط الشركات والمهن المتأثرة بإجراءات الحجر الصحي التي اتخذت جراء تفشي الجائحة، و اقتراح منح قروض بنكية بدون فوائد وتخفيف الضرائب ودفع

المستحقات التي تحوزها الشركات الخاصة لدى مؤسسات الدولة والجماعات المحلية وكبرى الشركات العمومية ، كما على بنك الجزائر تخفيض معدلات الفائدة لدعم البنوك الأخرى.

كما تم اقتراح إنشاء دخل خاص بكوفيد–19 بقيمة 10 آلاف دينار موزعة على ثلاثة أشهر لصالح 5 ملايين عامل في القطاع الموازي ممن لا يتلقون إعانة البطالة ، في حين أن ميزانية هذه العملية تقدر بـ 150 مليار دج, المتواضعة مقارنة بميزانية 2.200 مليار دج التي خصصتها الدولة لدفع رواتب الموظفين وهذا لتجاوز حالة الشك التي تخيم على عالم الأعمال, حيث أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تمر فعلا بأزمة خطيرة منذ عام 2014 عندما تهاوت أسعار النفط بشكل كبير.

من جهته قدم مركز الشباب المسير الجزائري اقتراحات لإجراءات استعجالية من أجل الحفاظ على مناصب الشغل و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حمايتها في السياق الذي تفرضه جائحة كوفيد–19، حسبما أفاد بيان لمنظمة أرباب العمل : (APS، 2020)

حيث أن مركز الشباب المسير الجزائري وجه لوزارة الصناعة والمناجم اقتراحات لإجراءات ترمي إلى دعم ومرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات ، وأكد ذات المركز أن هذه الإجراءات الاستعجالية المقسمة إلى ثلاث مجموعات يجب تنفيذها في مرحلتين : خلال الحجر الصحي لضمان أجر يصون كرامة العمال وبعد الحجر الصحي لتمكين المؤسسات من إعادة بعث نشاطها.

وتتمحور الإجراءات التي اقترحها المركز لصالح عمال المؤسسات التي تواجه صعوبات خاصة حول إقرار منح يمولها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو صندوق خاص بكوفيد–19 و الإبقاء على اشتراكهم في الضمان الاجتماعي وعلى بطاقات الشفاء إلى غاية جوان 2020 وتأجيل دفع الأقساط إلى غاية 1 سبتمبر 2020 بالنسبة للقروض الممنوحة للعمال .

واعتبرت ذات المنظمة لأرباب العمل أن الأمر يتعلق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عموما بتأجيل إيداع التصريحات الجبائية إلى غاية 30 سبتمبر 2020 وتعليق دفع الأعباء الاجتماعية و الجبائية خلال فترة الجائحة و لمدة ثلاثة (3) أشهر بعد تاريخ العودة إلى الحياة العادية و جدولة تسديدها على مدة تتراوح من 6 إلى 12 شهرا.

ويتعلق الأمر أيضا بتمكين المؤسسات من الحصول على قرض مُيسر تضمنه الدولة للتمكن من تسديد مستحقاتها و تمويل إعادة بعث نشاطها. وهذا القرض يمكن تحديد قيمته بين 25 و30 % من رقم الأعمال لسنة 2019، حسبما أضاف مركز الشباب المسير الجزائري.

واقترح ذات المركز إجراءات إنقاذ فيما يتعلق عقد جمعيات عامة و ضبط الحسابات بالنسبة للسنة المالية 2019 وتكييفها مع سياق الأزمة الحالية التي تشكل ضربة قوية بالنسبة للعديد من القطاعات التي كانت صعبة حيث شهدت تراجعا كبيرا في النشاط الاقتصادي ، حسبما أوضح مركز الشباب المسير الجزائري الذي أشار إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمالها هم الأكثر تضررا و أمام هذا الوضع الاستثنائي من الضروري اتخاذ إجراءات استعجالية للحفاظ على مناصب الشغل وضمان ديمومة هذه المؤسسات.

3-2- حالة الصين:

كاد انتشار مرض كوفيد 19، أن يسبب توقفا مؤقتا للاقتصاد الصيني في جانفي 2020، حيث ركزت البلاد على مكافحة هذا الوباء. وكجزء من تدابير احتواء تفشي الفيروس، حيث صارت الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصناعية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مصدر اهتمام بالغ للحكومة ، حيث أن : (تشانغ، 2020)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل 99% من إجمالي المؤسسات في الصين، تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الصيني. فهي تساهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، و50% من الإيرادات الضريبية، و75% من الابتكار التكنولوجي و80% من المنتجات الجديدة. ومع ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تضررا من الوباء بين اللاعبين في السوق الصينية، فضلا على أن قدرتها على تحمل المخاطر ضعيفة.

و وفقا لمسح أجرته جامعة تشينغهوا وجامعة بكين بصورة مشتركة، في منتصف شهر فيفري، شهد أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، البالغ عددها 995 مؤسسة أجريت معها مقابلات، انخفاضا في دخلها التشغيلي بأكثر من 20% نتيجة تأثير انتشار الوباء، في حين أن معظمها يواجه أزمة نقدية.

لفترة من الوقت، سيطرت سلسلة من الأحداث السلبية على عالم الأعمال. فقد أعلنت بعض المنظمات إفلاسها ، ومن أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخفيف وطأة تأثير الوباء، أصدر مجلس الدولة الصيني، مجموعة من السياسات المالية والضريبية والتمويلية وغيرها من السياسات منذ أوائل شهر فيفري، وتزداد كثافة إعلانها مع انحسار الوباء تدريجيا.

وشملت هذه السياسات الداعمة تخفيض تكاليف التشغيل للمؤسسات، ومساعدة العمال على العودة إلى المصانع، ودعم وتخفيض إيجار العقارات الذي تدفعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودعم المؤسسات التي تنظم برامج تدريب عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت للعاملين فيها خلال فترة الإغلاق. وحظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم قوي للتغلب على الصعوبات واستئناف الإنتاج.

كما تعهد اجتماع مجلس الدولة في 25 فيفري، بتعزيز المساعدات الائتمانية (القروض) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم تشجيع جهات الإقراض على تمديد فترة القروض للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تستوفي الشروط وتواجه صعوبات مؤقتة في السيولة، بما فيها المؤسسات الفردية، فيمكنها تأجيل سداد أصل القرض مؤقتا، وتمديد مدفوعات الفائدة حتى 30 جوان بدون فائدة جزائية. وتعهد بنك الشعب (المركزي) الصيني بإصدار حصص لإعادة القروض والخصومات، بقيمة 500 مليار يوان، لدعم البنوك الصغيرة والمتوسطة في دعمها الائتماني للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. كما دعت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات إلى بذل الجهود لخفض أسعار الفائدة على القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز خدمات ضمان التمويل، وطرح منتجات وخدمات تمويل جديدة، وتعزيز الاستثمارات في الأسهم.

ومنذ بداية العام، منحت شركة البنك الصناعي المحدودة، قروضا بقيمة 2,44 مليار يوان، إلى 135 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، تساهم في الوقاية من الوباء ومكافحته. في غضون ذلك، قام البنك بتمديد وتجديد القروض للمؤسسات

الواعدة، المتضررة من الوباء في قطاعات مثل البيع بالجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والخدمات اللوجستية والنقل والسياحة الثقافية.

كما تم وضع منصة إلكترونية في بكين في شهر فيفري تدمج سلسلة الكتلة مع الخدمات المالية موضع التفعيل (تعمل التكنولوجيا الابتكارية، بدعم وتشجيع من الحكومة، على دفع المؤسسات إلى معالجة المشكلات المتعلقة باستئناف الإنتاج وتشغيلها)، الأمر الذي سيقلل بشكل فعال، عتبة التمويل والكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويساعد نظام العمل هذا على تأكيد المستحقات، للمؤسسات مثلا، بموجب عقود المشتريات الحكومية عن طريق تقنية سلسلة الكتلة. كما أنه يدمج العديد من الخدمات المالية، بما في ذلك ضمانات التمويل وإدارة الأصول، لتقديم خدمات مالية شاملة في جميع أنحاء سلسلة التوريد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبدأ عدد من مؤسسات العلوم والتكنولوجيا، وبدعم حكومي أيضا، في استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتلة لتوفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قدمت منصة تمويل سلسلة الصناعة عبر الإنترنت التي أطلقتها المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة الكهربائية، قروضا تصل إلى 19,49 مليون يوان، بأسعار فائدة تفضيلية، لخمس مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، تقوم بتصنيع المنتجات الطبية لمكافحة الوباء ، وتشجع الحكومة أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت أعمالها خارج الإنترنت، بشكل كبير بسبب الوباء، للترويج والتسويق على الإنترنت.

لقد عجلت الحكومة الصينية باتخاذ المزيد من الإجراءات الضريبية والمالية، الأكثر استهدافا لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الصعوبات المترتبة على تفشي الوباء. وتواصل السياسات الداعمة هذه فعاليتها، مع اقتراب 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الصين من استئناف أعمالها وإنتاجها اعتبارا من 2 مارس، وفقا لإحصائيات وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. ومع تطبيق إجراءات مختلفة ستدفع الحكومة الصينية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستئناف الإنتاج بصورة سريعة ومرتبة في أرجاء البلاد. وعندما يتم القضاء على الفيروس نهائيا، من المرجح جدا أن ينطلق العنان لمطالب المستهلكين المكبوتة، مما يعطي دفعة قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لتعود إلى مسارها الطبيعي.

3-3- حالة الإمارات العربية المتحدة:

يمثل دعم نمو قطاع الشركات الناشئة ركيزة بالغة الأهمية لترسيخ مكانة المنطقة مركزاً للابتكار، وإنتاج المعرفة ومواصلة المحافظة على هذه المكانة والارتقاء بها. ويقدم قطاع الشركات الناشئة مساهمة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق الوظائف؛ إذ تساهم تلك الشركات بنحو 50% من الوظائف وتولد نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي .وتعد دولة الإمارات البيئة الأولى للابتكار في الوطن العربي، وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي؛ نتيجة نجاحها في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، حيث أنه : (الخليج، 2020)

يرجع نهوض هذا القطاع ليصبح مساهماً مهماً في الاقتصاد الإماراتي إلى التوسع في المبادرات التي تقودها الحكومة لتسريع النمو وبناء منظومة تجارية داعمة لريادة الأعمال والابتكار .ووفقاً لتقرير الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2019، جذبت دولة الإمارات أكبر حصة من التمويل الجريء للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنصيب 60 % وتلتها مصر بنسبة 14 % ثم المملكة العربية السعودية بنصيب 9 % وأظهر التقرير أن سبع شركات من أعلى الشركات الناشئة تمويلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موجودة في دولة

الإمارات، ومنها: يلو دور إنرجي، تروكر، إيكار، وييزات. ومع هذا يتوقع أن يكون لجائحة (كوفيد- 19) الحالية تأثيرها على قطاع الشركات الناشئة في المنطقة. فوفقاً لمسح حديث لمجموعة من الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفادت أن أزمة كوفيد-19 تؤثر في أعمالها، وأن أكثر ما يقلقها صعوبة تحصيل الإيرادات وجمع التمويل ومعدل الاستنفاد.

نظراً إلى أن العديد من الشركات الناشئة القوية التي تتسم بمعدل استنفاد عالٍ لن تكون في وضع مريح خلال أزمة تفشي كوفيد-19 فإن الدعم الحكومي لها يمثل عنصراً حيوياً لها. وسيكون هذا الدعم ضرورياً لعودة الشركات إلى مستويات ما قبل الأزمة بمجرد انحسار جائحة كوفيد-19، وسيسهم في حماية بيئة الابتكار و ريادة الأعمال من الضرر الدائم الذي قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي أكبر على المدى الطويل.

وتشير التقارير إلى أن بداية العام الحالي سجلت ارتفاعاً بنسبة 2% في قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة العربية، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي؛ إذ وصلت قيمتها في الثلاثي الأول إلى 227مليون دولار، إلا أن عدد الصفقات الاستثمارية رسم مشهداً مختلفاً؛ إذ انخفض في الثلاثي الأول بنسبة 22% خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وتراجع في شهر مارس بنسبة 67% مقارنة بالشهر ذاته من عام 2019؛ نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19 على هذا القطاع.

وأصبح المستثمرون أكثر تخوفاً متأثرين بحالة انعدام اليقين من تبعات هذه التحديات الصحية العالمية على قطاع الاقتصاد، ما قد يجعل الشركات الناشئة بين الأكثر تضرراً من تباطؤ النشاط التجاري. ووفق استطلاع منفصل أجرته شركة ماجنت للأبحاث، قال 59% من مؤسسي الشركات في الدول العربية إن أعمالهم تأثرت بالأزمة، وذكر 48% منهم أن تحقيق الإيرادات هو مصدر قلقهم الرئيسي، وتوقع 41% منهم أن الإيرادات ستكون أقل من المتوقع عام 2020.

وأكدت التقارير أهمية المبادرات التحفيزية التي تبنتها دولة الإمارات لدعم قطاع الشركات الناشئة ورواد الأعمال، إدراكاً منها للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الابتكارية في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي تعزيز مسيرة الابتكار واستمرارية قطاع ريادة الأعمال عبر تطوير آليات إصدار الرخص التجارية والتأشيرات وإدارة التدفقات النقدية والاعتماد بشكل متزايد على مفهوم العمل عن بُعد، ومواكبة التغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى تحديث التشريعات والأنظمة الخاصة في ظل التغيرات العالمية وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والعمل عن بُعد وغيرها.

وتناولت التقارير عدداً من المقترحات لتعزيز البيئة الابتكارية في دولة الإمارات بما في ذلك دعم أصحاب العمل في توفير الرواتب للموظفين، وخفض تكاليف إيجار المكاتب والمرافق، وتأجيل سداد المدفوعات والرسوم والضرائب المستحقة، وخفض رسوم التراخيص التجارية وتسهيل تجديدها في حال انتهاء صلاحيتها، وتوفير القروض وخيارات التمويل المرنة، والعمل على خفض تكاليف المعيشة والسكن، وتسهيل الحركة، وتعزيز المناطق الحرة وإصدار ونقل التأشيرات.

كما أن الدعم الحكومي لهذه الشركات سيعيد منظومة الأعمال إلى مستويات ما قبل الأزمة بمجرد انحسار جائحة كوفيد-19، ويؤكد أن قطاع التقنيات المالية سيكون له دور تحفيزي في دولة الإمارات، عبر دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بزيادة التمويل وتقديم خدمات مالية منخفضة التكلفة.

ويُتوقع أن تساهم التقنيات المالية بصورة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الأعوام القليلة المقبلة، وسيكون لها دور في سد العجز في التمويل العالمي، ومنها تمويل التجارة العالمية.

وكشف بنك التنمية الآسيوي وجود فجوة ائتمانية في تمويل التجارة العالمية قيمتها 1.6 تريليون دولار، قد تساعد التقنيات المالية في الحد من اتساعها عبر تقليل المخاطر.

و من بين التدابير المتخذة ، هناك تدابير دائمة لدعم النمو طويل الأجل وأخرى مؤقتة مطلوبة فورا ، ففي التدابير الدائمة لدعم النمو طويل الأجل نجد :

زيادة الوضوح وتقليل الارتباك و الحلول المصرفية والمالية حيث لا تجد بعض الشركات الناشئة سهولة في الوصول إلى التمويل المصرفي. وسيكون من الضروري تحديد كيفية تعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الشركات الناشئة في قطاع التقنية لدعم نمو هذا القطاع. وسيساعد مزيد من التبسيط للإجراءات في خفض تكلفة إطلاق الأعمال التجارية، وتوفير الخدمات المصرفية . ويضاف إلى ذلك بإمكان البنوك إنشاء وحدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليسهل عليها فهم طبيعة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للإجراءات المؤقتة المطلوبة فوراً فنجد :

– دعم الشركات الناشئة وتحسين حالة التدفق النقدي – خفض مدفوعات إيجار المكاتب وتأخيرها عبر إعفاءات الإيجار أو التنازلات – خفض تكاليف المرافق وغيرها من تكاليف المكاتب – تأجيل سداد مدفوعات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت – خفض رسوم التراخيص وتأجيلها – تقديم منح مفتوحة – المساعدة على حماية المواهب – تمويل الرواتب لمنع حالات التسريح والبطالة – خفض تكاليف المعيشة – تسهيل نقل التأشيرات بين الشركات والمناطق الحرة – دعم العمالة المؤقتة – توفير التمويل للمحافظة على استقرار السوق – تستطيع الحكومات تعزيز الثقة وتحفيز جمع الأموال؛ عبر إعلام السوق بأنها ستستثمر في أسهم الملكية الخاصة بالشركات الناشئة، على غرار النهج الذي انتهجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى لتوفير الدعم لأسواق الائتمان – القروض منخفضة الفائدة حيث يمكن رعاية أنماط كثيرة من الديون؛ مثل : الديون المنظمة والديون القليلة الأصول والديون الاستثمارية والسندات القابلة للتحويل وغيرها، لتقديم حلول ملائمة للشركات الناشئة تلبي حاجة كل منها وتخفف الضغوط عليها على المدى المتوسط. فربما أصدرت مثلاً سندات سيولة يتسنى للمستثمرين والصناديق المشاركة فيها بحصص متفاوتة.

وبهذا السند يتمكن المستثمر من توقع معدل عائد محدد في فترة زمنية محددة يتوقع أن تنفرج فيها الأزمة ويرجع العمل إلى طبيعته. ولتحديد الشركات المستحقة لسندات السيولة تلك، يتم وضع برنامج تأهيلي يكون على الشركات فيه أن تلبي معايير معينة، ويتسنى فيها أن تراجعها بصورة فردية لجنة استثمار و حوكمة. وسيتطلب ذلك مشاركة البنوك التجارية وشركات خدمات القروض وشركات رأس المال الاستثماري.

4- الجهود الدولية المبذولة لمجابهة الأزمة

الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود التي فرضتها الجائحة والحجر الصحي وهو ما أدى إلى توقف كلي أو جزئي لأنشطة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وجدت نفسها في صراع من أجل البقاء ، فرغم تقلص نشاطها الاقتصادي فهي مطالبة أن تجد الموارد لتغطية مصاريفها التشغيلية الثابتة والمتغيرة من أجور وإيجارات ومصاريف متنوعة بالإضافة إلى ضرورة إيفائها بإلتزاماتها اتجاه المؤسسات المالية المقرضة دون نسيان الضرائب التي عليها دفعها. ولذلك فإن الحل لكثير من المؤسسات هو اللجوء إلى تقليص المصاريف وذلك بالتخلي عن العمالة وهو ما يمكن أن يحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية حادة خاصة وأن بعض خبراء الاقتصاد حذروا من فقدان العالم لأكثر من 25مليون وظيفة والعدد مرشح للارتفاع إن تواصلت الجائحة .

4-1- دور البنك الإسلامي للتنمية في الجهد الدولي الهادف لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

استجابت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بصفة فورية لتداعيات جائحة كورونا وعكفت على إعداد حزمة متكاملة تقدر بـ 2 مليار دولار، جعلت فيها نصيبا هاما لدعم وتمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء حيث أنه : (بندر، 2020)

يهدف البرنامج الذي يعده البنك إلى توفير جزء من السيولة اللازمة بصيغ تفاضلية للدول الأعضاء من خلال قطاعاتها المالية ثم توجيهها لدعم تدفق عمليات التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المنتظر أن يصاحب ذلك برنامج لضمان الإقراض ومنح لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال إعداد برامج الدعم وحزم الحوافز الموجهة إلى ذات المؤسسات قصد الحفاظ على الوظائف المباشرة وغير المباشرة وإنعاش النشاط الاقتصادي والمساعدة على استعادة وتيرة النمو للتغلب على وطأة الأزمة الحالية وتبعاتها المحتملة في المستقبل.

وتبلغ قيمة هذا البرنامج 500 مليون دولار أمريكي وسيعمل البنك على أن يكون رافعة لحشد موارد أخرى من مؤسسات تنموية شريكة بالإضافة إلى شركاء محليين على مستوى الدول الأعضاء قصد تعظيم الأثر المستهدف ومن المتوقع أن يساهم برنامج البنك في الحفاظ على أكثر من 200 ألف فرصة عمل مباشرة مهددة ناهيك على فرص العمل غير المباشرة والتي تمثل عادة بين4 و5 أضعاف، ذلك مما يجعل البنك مساهما في إنقاذ 5 % تقريبا من الوظائف المهددة على مستوى العالم .

4-2- ردود فعل الحكومات:

على الرغم من كل ما سبق من توقعات، إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم، فرضت خلق روح تعاونية بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة، وجعلت من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها.

ويرى الخبراء أن هناك ثلاثة أطر رئيسية يجب أن تمثل عماد استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية المحتملة لانتشار فيروس كورونا كوفيد 19، والتي تتمثل في: (Richard و Beatrice، 2020، صفحة 26)

أولًا– أن تتخذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناءً على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها، بدلًا من القرارات المنفردة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فإن خفض سعر الفائدة الطارئة من قبل الاحتياطي الفيدرالي لم يجعل الوضع أسهل للبنوك المركزية، التي وصلت بالفعل للحد الأدنى الفعّال. فيجب أن تشير جميع البنوك المركزية إلى أنها مستعدة للتدخلات المُنسّقة، وتوفير السيولة في حال حدوث خلل خطير يؤدي إلى الضغط على الوسطاء الماليين.

ثانيًا– نظرًا لطبيعة هذه الصدمة، قد تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر المؤسسات تعرضًا لأزمات السيولة، وبالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا– لا بد من اتخاذ قرارات اقتصادية تستهدف مساعدة الأشخاص المتضررين من الحجر الصحي ونقص الدخل، كما تم بالفعل في إيطاليا، سواء من خلال تقديم دعم مالي مباشر، أو في هيئة خدمات أساسية مجانية أو ذات أسعار مُخفّضة، وذلك لمنع الناس من الإفلاس.

وعلى المستوى الأوروبي، يقترح الخبراء رفع درجات التضامن والتنسيق بين الدول الأوروبية، مثل تبادل الأدوات الطبية، وفتح المستشفيات لاستقبال مرضى من دول أوروبية أخرى، وإعارة الممرضين والأطباء. وكذلك هناك دعوة لتوسيع "صندوق التضامن الأوروبي"، وهو الذي تم إنشاؤه عام 2002 لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حالات الكوارث الكبيرة، حيث يمكن لهذا الصندوق التدخل لتوفير الإغاثة للمناطق المتضررة خلال الأزمة أو في المراحل التي تليها.

ويزعم الخبراء أن تحقيق هذا النمط من التعاون ربما يمنح الحياة للاتحاد الأوروبي مُجددًا، لتكون هذه الأزمة سببًا في تصحيح مسار سياسات القارة العجوز.

- **خاتمة:**

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في أي اقتصاد متطور أو نامي ، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة مثل : سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها و تواضع إمكاناتها و مرونتها الكبيرة ، ولذلك فقد هبت أغلب الحكومات في العالم إلى إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي كان نصيب الأسد فيه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعززت الحكومات هذه البرامج بحزم متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع لحمايته وللحفاظ عليه وتمكينه من القيام بدوره المعهود في تعزيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية وإلا فإن إعادة البناء قد تستغرق سنوات طويلة وصعبة للتغلب على آثار الإفلاس واسعة النطاق والبطالة المنجرة على ذلك.

وتراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب و الأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر قابلة للتجديد، وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

ولعل البيان الذي صدر عن القمة الاستثنائية الافتراضية لقادة دول مجموعة العشرين والذي عرج بوضوح على أهمية حماية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة من التدابير الفورية والقوية معززة بدعم مالي جريء

وكبير يقدر بـ 5 ترليون دولار أمريكي لدعم الاقتصاد العالمي، خير دليل على الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وتمركزه في قلب معركة العالم ضد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لجائحة كورونا كوفيد 19.

النتائج:

ومن هذا يمكن أن نستنتج النتائج التالية :

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتطوير أي اقتصاد وطني ؛
- لم تؤثر جائحة كورونا من الناحية الطبية فحسب وإنما أثرت أيضا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر المؤسسات تعرضًا لأزمات السيولة ؛
- حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء ؛
- من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى بين الحكومات أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها ؛
- الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود التي فرضتها الجائحة والحجر الصحي ؛
- تراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب و الأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.

التوصيات :

كما توصي الدراسة بـ :

- أهمية حماية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة إدارة الأزمات والمخاطر بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة اتخاذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناءً على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها ؛
- ضرورة إنشاء صناديق الأزمات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة أخذ الحيطة والعبرة من هذه الأزمات لتكون هذه الأزمة سببًا في تصحيح مسار السياسات ؛
- عدم التخلي عن العمالة وهو ما يمكن أن يحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية حادة .

قائمة المصادر والمراجع:

1/ منظمة الصحة العالمية (2020) ، عبر الموقع الإلكتروني الرسمي :

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

2/ Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), **Economics in the time of COVID-19**, London, Centre for Economic Policy Research , P 01.

3/ Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), **Ibid** , P 02.

4/ Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), **Ibid** , P 04.

5/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2017/01/11) ، المادة 05 من القانون رقم 17−02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد 02 ، ص 05 .

6/ رابح حميدة (2011)، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة (مدرسة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 10 .

7/ رابح حميدة (2011)، **المرجع نفسه** ، ص 11 .

8/ وكالة الأنباء الجزائرية (2020/04/23) ، مقال بعنوان : فيروس كورونا: خبراء يدعون إلى تدخل قوي ومستعجل للدولة لإنقاذ مناصب الشغل، مقال منشور عبر موقع وكالة الأنباء الجزائرية :

http://www.aps.dz/ar/algerie/86472

9/ وكالة الأنباء الجزائرية (2020/04/21) ، مقال بعنوان : منظمة أرباب عمل تقترح إجراءات من أجل الحفاظ على مناصب الشغل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مقال منشور عبر موقع وكالة الأنباء الجزائرية :

http://www.aps.dz/ar/algerie/86412-2020-04-21-13-53-55

10/ تشانغ شين (2020/04/29)، باحث مساعد في قسم أبحاث تطوير الابتكار بمركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني ، مقال بعنوان : توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، مقال منشور عبر موقع الصين اليوم :

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/202004/t20200429_800202602.html

11/ مؤسسة دبي للمستقبل بالتعاون مع مجالس دبي للمستقبل (2020/04/22) ، مقال بعنوان : 14 خطوة تساعد الشركات الناشئة على الاستمرار و التعافي السريع – الدعم الحكومي عنصر حيوي للنهوض ما بعد كوفيد−19 ، مقال منشور عبر موقع الخليج الاقتصادي :

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/cd7ff5f5-39ec-4a8b-85f0-169b6746491c

12/ الدكتور بندر حجار (2020/03/31)، رئيس البنك الإسلامي للتنمية ، مقال بعنوان : كورونا والمنشآت الصغرى والمتوسطة لكي لا يتمكن الوباء من رئة الاقتصاد العالمي ، مقال منشور عبر الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتنمية :

https://www.isdb.org/ar/akhbar/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A

13/ Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), **Ibid** , P 26.

14/ law of the republic of china on promotion of SME (29/06/2002),China ,order of the president N°69.

15/ طارق إسماعيل (2017) ، **بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – الوضع الراهن والتحديات** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد 38 ، ص 07.

الملاحق:

ملحق 01: حجم الواردات العالمية (نمو ربع سنوي) من سنة 1965 إلى الثلاثي الثالث لسنة 2019

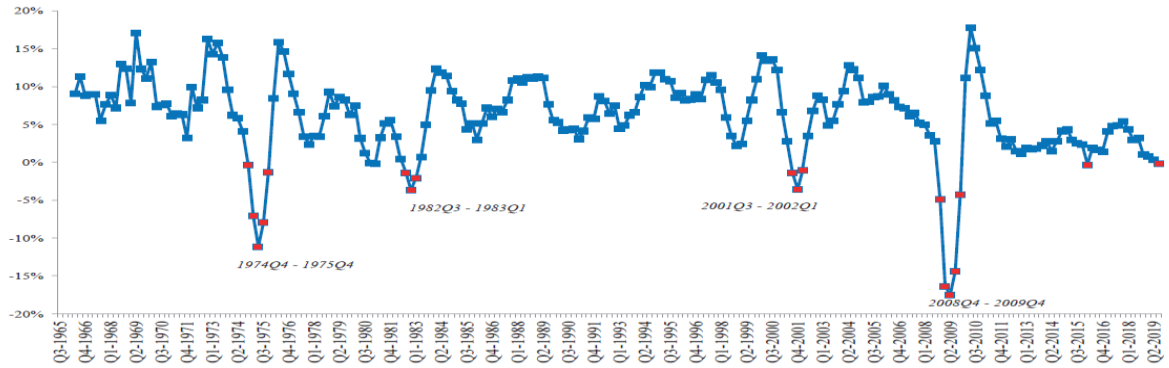

Source : **Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020),** Economics in the time of COVID-19**, London, Centre for Economic Policy Research , P 67.**

ملحق 02: الناتج المحلي الإجمالي World GDP لسنة 2020 (سيناريو التفشي الوارد)

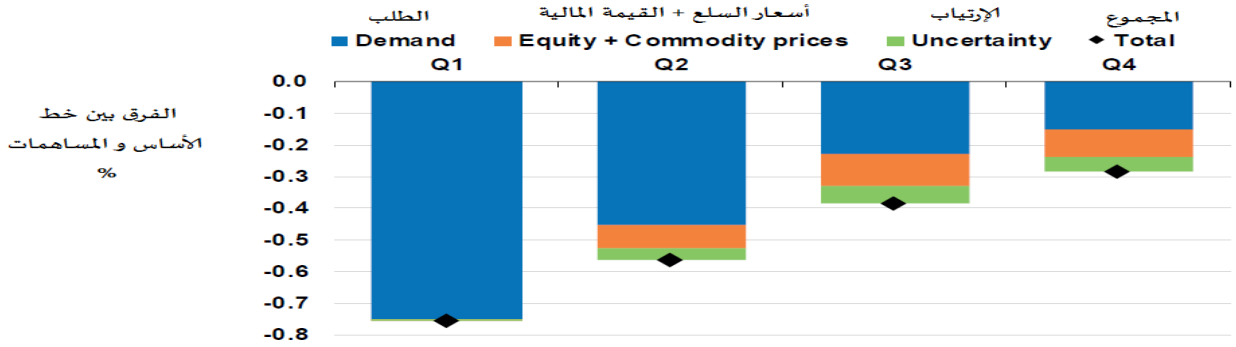

Source : **Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), Ibid , P 38.**

ملحق 03: الناتج المحلي الإجمالي World GDP لسنة 2020 (سيناريو الهبوط)

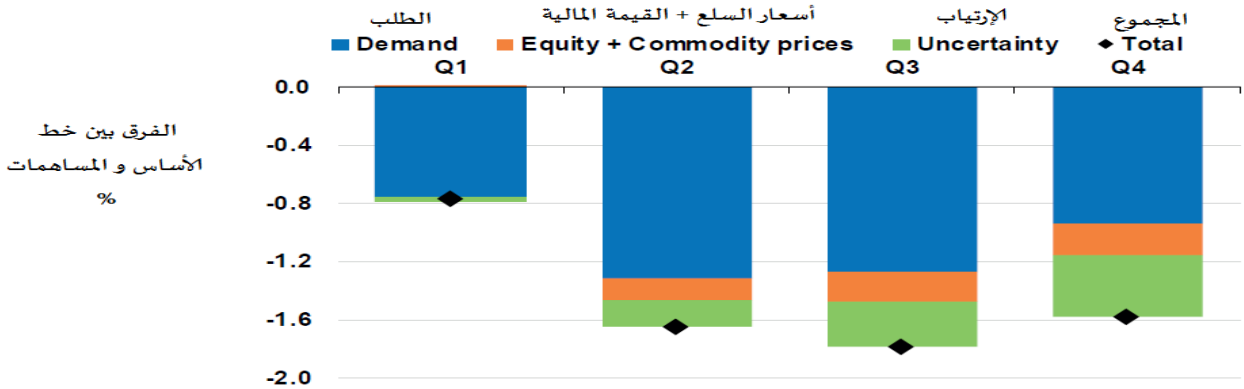

Source : **Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (March 2020), Ibid , P 38.**